أوضاع البرنامج النووي الإيراني في ظل العقوبات الامريكية١٩٩٥-١٩٩٦

أ . د . نعيم جاسم محمد الباحثة : هبة حسن ياسر

كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة بابل

Drnaeem271@gmail.com

الكلمات المفتاحية : البرنامج النووي الايراني ، تطورات ، عقوبات امريكية

Keywords: Iranian nuclear program, developments, US sanctions

الملخص

يتناول البحث أوضاع البرنامج النووي الايراني في ظل العقوبات الامريكية ١٩٩٥-١٩٩٦ ، وأثر تلك العقوبات في تحجيم البرنامج النووي الايراني ، لا سيما بعد إصدار واشنطن قانون داماتو عام ١٩٩٥ التي منعت بموجبه الدول من تزويد البرنامج النووي الايراني بالتقنيات اللازمة ، ونص القانون على فرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع ايران وليبيا في مجال النفط والغاز وتزيد استثماراتها عن اربعين مليون دولار ، الامر الذي أثر بشكل كبير في البرنامج المذكور ، وقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية وسائل عدة في تطبيق العقوبات على البرنامج النووي الايراني منها اقتصادية ومالية وتجارية وذكية واسلوب المفاوضات المباشرة .

Abstract

Conditions of the Iranian nuclear program under US sanctions 1995-1996

The research deals with the conditions of the Iranian nuclear program in light of the US sanctions of 1995-1996, and the impact of those sanctions in curtailing the Iranian nuclear program, especially after Washington issued the D'Amato Law in 1995, according to which it prevented countries from supplying the Iranian nuclear program with the necessary technologies, and the law stipulated the imposition of sanctions on Companies that deal with Iran and Libya in the field of oil and gas and whose investments exceed forty million dollars, which has greatly affected the aforementioned program. The United States of America has used several means to

implement sanctions on the Iranian nuclear program, including economic, financial, commercial, smart, and the method of direct negotiations.

المقدمة

شغل البرنامج النووي الايراني الولايات المتحدة الامريكية بشكل كبير خلال تسعينيات القرن العشرين ، لا سيما بعد ان سعت ايران لتطويره بالتعاون مع مختلف الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال ، اذ سعت ايران بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٩١ للاستفادة من الخبراء السوفييت لتطوير البرنامج النووي الايراني ، فضلاً عن التعاون مع خبراء الذرة في دول اخرى مثل الصين وباكستان وكوريا الشمالية وفرنسا وغيرها من الدول ، الا ان الولايات المتحدة قد ضغطت كثيراً على تلك الدول من اجل الامتناع من تقديم المساعدة للبرنامج النووي الايراني ، وقد اصدرت قانون داماتو عام ١٩٩٥ الذي تضمن فرض عقوبات اقتصادية امريكية على الدول التي تقدم دعما لطهران في برنامجها النووي .

وعلى أثر صدور ذلك القانون فان اكثر الدول التي كانت تقدم الدعم للبرنامج النووي الايراني قد امتنعت من مساعدة طهران في برنامجها النووي ، الامر الذي حدّ من تطوير البرنامج وأثر بشكل سلبي في التقدم الحاصل فيه ، لا سيما وان الولايات المتحدة الامريكية قد اعتمدت طرقا مختلفة للعقوبات منها اقتصادية ومالية وتجارية وذكية ، فضلاً عن اسلوب المفاوضات المباشرة.

من هنا جاء بحثنا المعنون " اوضاع البرنامج النووي الايراني في ظل العقوبات الامريكية ١٩٩٥-١٩٩٦ " ، وقد تضمن ثلاث محاور رئيسة ، اشار المحور الاول الى تطورات البرنامج النووي الايراني والموقف الامريكي منه حتى عام ١٩٩٥ ، أما المحور الثاني فقد تحدث عن العقوبات الامريكية على ايران واثرها على البرنامج النووي للمدة بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ ، في حين سلط المحور الثالث الضوء على أوجه العقوبات الامريكية على البرنامج النووي الايراني ١٩٩٥-١٩٩٦ .

اعتمد البحث على مصادر متنوعة منها كتب عربية واجنبية وفارسية ، فضلاً عن الرسائل الجامعية العراقية والبحوث المنشورة في مجلات اكاديمية عربية ، وقد أغنت تلك المصادر البحث بمعلومات وافية عن الموضوع .

اولاً : تطورات البرنامج النووي الايراني والموقف الامريكي منه حتى عام ١٩٩٥

لا يخفى أثر الولايات المتحدة الامريكية في نشأة البرنامج النووي الايراني وتمويله بشكل كبير وتوجيه المساعدة بكافة الوسائل لتطويره، الا أن الامر تغير في نهاية السبعينات من القرن العشرين، بعد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، وتغير الموقف الامريكي بشأن ذلك ليتحول بعد ذلك من الدور الداعم للبرنامج النووي الايراني الى معارض لذلك البرنامج، ليأخذ الجانب الامريكي في نهاية المطاف (موقف عدائي) تجاه ايران وفرض العقوبات المتواصلة من اجل ثني ايران عن تطوير قدراتها النووية [١].

شهدت العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وطهران توترات ومراحل متقلبة منذ عدة عقود، اذ وقع الطرفين في تصعيد الاخطاء لبعضهما في الوقت الذي توقع فيه كثيرون انتهاء عصر العداء بتوقيع الاتفاق النووي، وقد خرجت بعد ذلك

(١) زيدون سلمان محمد، محمد محي محمد، الدور الصيني الروسي تجاه البرنامج النووي الايراني(دراسة تحليلية في النشأة والتطور على وفق المتغيرات الدولية والافاق المستقبلية)، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٩، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٢٠، ص٥٠٣.

مؤشرات لتؤكد عكس ذلك تماماً، فأخلت واشنطن بالعديد من عهودها ما دفع طهران لتهديد بل واتخاذ خطوات تصعيدية ضد واشنطن، عند تزايد هذه الخطوات التصعيدية كانت هناك مؤشرات توحي الى الاخلال بالاتفاق النووي الايراني[٢].

اتسم الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الايراني منذ تسعينات القرن العشرين بالتصعيد، والتهديد وذلك باحالته الى مجلس الأمن الدولي، وقد أعربت الولايات المتحدة الامريكية منذ أواسط التسعينيات عن اعتقادها أن ايران تقوم بتنفيذ برنامج نووي سري، وقد يسفر ذلك عن تمكنها من أنتاج أسلحة نووية – وهو بحسب الادارة الامريكية – ما يشكل خطراً كبيراً ومباشراً عن مصالحها في الشرق الأوسط وربما على الأمن القومي الامريكي، على عد أن واشنطن تصنف ايران من ضمن الدول الراعية للأرهاب الدولي، وقد تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من تفنيد شكوكها بزيادة المفتشين الدوليين للمواقع الايرانية ومن ثم ثبتت التزام ايران بمعاهدة منع الانتشار النووي[٣] ورأت الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل) المخاطر التي ستترتب من جراء امتلاك ايران للقدرات النووية يمكن ايجازها بما يأتي[٤]:

اولاً: يشكل امتلاك ايران للقدرات النووية تهديداً مباشراً للوجود الامريكي في المنطقة وتهديداً لوجود (اسرائيل) في ظل العداء الايراني المعلن ضدهما والسياسات الراديكالية التي تتبعها ايران.

ثانياً: تدرك الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى أن التعاون مع ايران في برنامجها النووي سيعطيها الذخيرة اللازمة لتحصين اوضاع الحكم الاسلامي في الداخل، اذ ستتبدد كل الانقسامات امام الاهمية التي تعلقها كل القوى سواء كانت الموالية ام المعارضة على موضوع دخول ايران النادي النووي الدولي.

ثالثاً: ترفض الولايات المتحدة الامريكية والدول الاقليمية المبررات الايرانية حول استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

رابعا: تشعر الدول العربية والخليجية ان امتلاك ايران للقدرات النووية يشكل تهديداً مباشراً ، وأنه يخل بموازين القوى الأقليمية ويدفع باتجاه سباق التسلح واندفاع هذه الدول في السعي لامتلاك السلاح النووي وعلى وجه الخصوص مصر والمملكة العربية السعودية.

أثار البرنامج النووي الايراني اهتمامات كبيرة لدى الادارات الامريكية المتعاقبة، والتي اجمعت على الوقوف بوجه أي طموح ايراني يخص هذا المجال، ورات تلك الادارات أن لايران برنامجين نوويين، أحدهما معلن أبلغت به الامم المتحدة، وهدفه استخدام وانتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية والاخر سري يهدف الى انتاج الاسلحة النووية، ويمثل الهدف النهائي لايران وراء امتلاك التكنولوجيا النووية ورأت الولايات المتحدة الامريكية أن هذا البرنامج يضر بالسلام و الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.[٥]

---

(٢) عمارة فرحاني و نوال قمادي، الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات الامريكية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٥، ص٢٦.

(٣) عبد الوهاب لوصيف، تفاعلات الملف النووي الايراني وتداعياتها على المثلث الاستراتيجي العالمي الولايات المتحدة الأمريكية –روسيا-الصين، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة الحاج لخضر، الجزائر،٢٠٢٠، ١٢٨.

(٤) فراقد داود سلمان، موقف الترويكا الأوربية من البرنامج النووي الايراني١٩٩٧-٢٠٠٩، مجلة دراسات تاريخية، العدد٢١، جامعة البصرة، ٢٠١٦، ص١٨٧.

(٥) سعد رزيج ايدام، البرنامج النووي الايراني دراسة في النشأة و الدوافع والموقف الامريكي منه، مجلة كلية الآداب، العدد٣١، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٧، ص١٢٣.

شعرت ايران بالقلق من الولايات المتحدة الامريكية، وزاد هذا القلق وبلغ مداه في ظل التهديد الخارجي الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية ضدها بحجج وذرائع مختلفة من بينها سعيها للحصول على السلاح النووي ودعمها للإرهاب، وبوصفها دولة غير ديمقراطية، بحسب الادعاءات الامريكية[٦] .

ومن جانب آخر عملت الولايات المتحدة الامريكية على ترويج الديمقراطية في ايران من خلال تقديم الدعم للمنظمات الايرانية غير الحكومية المعارضة للنظام الايراني الحالي, وانتهجت الولايات المتحدة الامريكية في تعاملها مع ايران السياسات الآتية [٧] :

١- منع البرنامج النووي الايراني وتأخيره وذلك بفرض عقوبات ومراقبة التصدير واستراتيجية الحرمان .
٢- انهاء البرنامج النووي الايراني، واصدار قرار منع امتلاك ايران القدرة النووية ويكون الانهاء كلياً بالاقدام على هجوم عسكري مثلما حدث في العراق خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٣ وسياسياً بتغيير نظام الحكم.
٣- تجميد واحتواء البرنامج النووي الايراني.
٤- تغيير النظام السياسي والاطاحة به مثلما فعلت الولايات المتحدة في العراق ولكنه ليس بالوسيلة المؤكدة لحظر انتشار الاسلحة النووية.
٥- تبني وقبول البرنامج النووي الايراني مع السعي لعدم الوصول اليه عن طريق السيطرة والسلامة وامن المواد النووية وتبادلها.

هددت الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٩١ بفرض عقوبات اقتصادية على كل الدول التي تتعاون نووياً مع ايران، ثم صدر قانون عام ١٩٩٢ لحظر تصدير أي معدات نووية او مزدوجة الاستخدام لايران والعراق [٨] .

ومما عزز من السياسة الامريكية تجاه ايران هو سعي ايران الى تحقيق أهدافها التي تتقاطع مع التوجهات والمصالح الامريكية في المنطقة، والتي تتمثل بما يأتي[٩]:

١- الحصول على اعتراف بدور ايران كقوة اقليمية مؤثرة ومهيمنة في منطقة الخليج العربي، ضمن اية ترتيبات اقليمية أو دولية في المستقبل.
٢- حصول ايران على اعترف بحقها في الحصول على برنامج نووي للاغراض السلمية.
٣- حصول ايران على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة الامريكية و أوربا بعدم التعرض لأي عدوان في المستقبل.

وهكذا يتضح بأن الولايات المتحدة الامريكية ركزت في سبيل احتواء السياسات الايرانية الى اتباع سياسة العزل والاحتواء ضد الأخيرة، واتباع سياسات التشدد اتجاهها ولاسيما دول الشرق الاوسط التي تدرك الولايات المتحدة الامريكية بانها البيئة الأكثر تفاعلاً مع ايران، فضلاً عن الدول الكبرى التي تعتمد ايران عليها في قضاياها الدولية مثل روسيا

(٦) عمر الزهيري، أثر البرنامج النووي الايراني في العلاقات الامريكية- الايرانية حقبة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص١٠١.
(٧) زايدي وردية، استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر،٢٠١٢ ، ص٥٠-٥١.

(٨) فراقد داود سلمان، المصدر السابق، ص١٨٥
(٩) مهدي خضر نور الدين، المتبادل الحصار العلاقات الايرانية الامريكية بعد احتلال العراق، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١٢، ص٧٣.

والصين، اذ تعد سياسة العزل والعقوبات الاقتصادية من اهم وسائل الضغط والحصار التي سعت الولايات المتحدة الامريكية لتوظيفها من اجل تشديد العزلة على ايران.

ومع المساعي الامريكية للحد من البرنامج النووي الايراني ركز الرئيس الامريكي جورج بوش الاب(George Herbert Walker Bush)[١٠] بموجب التقرير الصادر في آب ١٩٩١ على نقطتين رئيسيتين هما [١١] :-

اولا:- منع انتشار اسلحة الدمار الشامل.

ثانيا":- محاربة الارهاب وعدم نقل تكنولوجيا الاسلحة الحساسة الى دول غير صديقة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وقد دفع الضغط المستمر من جانب الولايات المتحدة الامريكية للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٢ الى مخاطبة السلطات الايرانية للسماح لها (أي للوكالة) القيام بأعمال التفتيش.

وصف الرئيس الامريكي جورج بوش امتلاك ايران للسلاح النووي بقوله" **إننا نتفق مع وجهة النظر التي تقول ان امتلاك ايران للأسلحة النووية يشكل تهديداً وعامل اضطراب بالنسبة لكل جيرانها**" [١٢]

وفي نص البيان الصحفي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في ١٤ شباط ١٩٩٢، والذي تضمن زيارة الوكالة الدولية الى ايران، شكلت فريق اربعة أعضاء من امانة الوكالة الدولية برئاسة جون جنكينز(John Jenkins) نائب المدير العام ورئيس ادارة الضمانات بزيارة ايران للمدة من ٧ الى ١٢ شباط ١٩٩٢ ، وكان الغرض من الزيارة هو تمكين الفريق من التعرف الى وضع برنامج البحث والتطوير النووي الايراني ، ولاسيما مناقشة مشاريع المساعدة التقنية والتعاون المحتمل في المستقبل مع المسؤولين الايرانيين، وحالة محطة بوشهر للطاقة النووية، أهداف انشطة البحث والتطوير في مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية ومركز طهران للأبحاث النووية ومركز كرج للبحوث الزراعية والطبية، وتمت زيارات الى مواقع مشروع استكشاف اليورانيوم في ساغند ومنشأة قيد الانشاء في الجبال شمال طهران بالقرب من معلم قلاية، وقد قبلت السلطات الايرانية جميع المرافق والمواقع التي اختارتها الوكالة الدولية لادراجها في الزيارة، و قدمت السلطات الايرانية الى الفريق كل المساعدة والتعاون، وتبين ان الأنشطة التي استعرضها الفريق في المرافق والمواقع المذكورة تتسق مع الاستخدام السلمي للطاقة النووية والاشعاعات [١٣].

وفي نص رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٩٢ من نائب رئيس الجمهورية الايرانية ورئيس منظمة الطاقة الذرية الايرانية رضا أمر الله تم ارسال هذه الرسالة الى المدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية هانز بليكس(Hans Blix) وتم تعميمها على النحو المطلوب في الرسالة لعلم جميع الدول الاعضاء، اذ اشير فيها الى التصريحات التي ادلى بها قائد القوات الجوية (الاسرائيلية) والتي هدد فيها بأتخاذ اجراء عسكري ضد المنشآت النووية الايرانية، ولتبرير هذا التهديد السافر يشير حتماً إلى أن ايران ستحصل على السلاح النووي خلال السنوات العشرة القادمة، وفي رد الجانب الايراني على هذه الادعاءات ضد إيران أكد

---

(١٠) جورج هربرت ووكر بوش(١٩٢٤-٢٠١٨) ولد في مدينة ماساشوسيتس الامريكية ويعد بوش الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الامريكية تولى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية للمدة (١٩٨٩- ١٩٩٣) دخل في مجال النفط في تكساس غربي البلاد اصبح عام ١٩٧١ممثلاً للولايات المتحدة الامريكية في الأمم المتحدة واصبح عام ١٩٧٣ رئيسا للهيئة الوطنية للحزب الجمهوري، وعضواً في الكونغرس وسفيراً ثم مديراً للمخابرات المركزية الامريكية وتدخل بوش في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ الأمر الاكثر أهمية . للمزيد ينظر، أودو زاوتر، المصدر السابق، ص٢٩١-٢٩٥.

(١١) عمر الزهيري، المصدر السابق، ص١٥١.

(١٢) مقتبس من: شاهرام تشوبين، طموحات ايران النووية، ترجمة بسام شيحا، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٩٦.

(13) International Atomic Energy Agency Information Circular, Communication Received Fro The Islamic Republic Of Iran , Infcirc 406, 14 July 1992 , P. 1- P. 3.

ان لا أساس لها من الصحة والدليل على سلميتها تماماً، ان البرنامج النووي ضمن النتائج التي توصلت اليها بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاعاءت التي تذكر انه تم العثور على أدلة تشير إلى أن المنشآت النووية وبرنامج ايران ليست سلمية على الاطلاق، لذلك فان مثل هذه الادعاءات والتهديدات، التي يرتكبها نظام معروف ببرنامجه النووي غير السلمي وغير الخاضع للرقابة على الاطلاق، ضد دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتخضع لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليست سوى حيلة اخرى لمنع حدوث ذلك، و اكد الجانب الايراني بالقول: " وفي الواقع علينا ان نتذكر ان (اسرائيل) تتغذى على العنف ولا تستيطع البقاء او تبرير وجودها في سلام، والنظام (الاسرائيلي) معزول بسب رفضه أن يصبح طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويتعرض للتمييز، بسب رفضه المستمر لتطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطته النووية، وتجبر هذه العزلة النظام على اللجوء الى الادعاءات والتهديدات الكاذبة لتبرير تحديه الصارخ لوسائل المراقبة والتحقيق المقبول دولياً، لذلك ولا بد من ممارسة الضغوط الدولية ضد (اسرائيل) وسياساتها وطموحاتها العسكرية الطائشة، وتظل (أسرائيل) بسياساتها الحالية المتمثلة في التطبيقات غير السلمية للطاقة النووية، تشكل التهديد الوحيد والرئيسي الذي يحول دون احلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الحساسة وفي العالم أجمع، ويتطلب الأمر مبادرات منسقة دولياً لنزع فتيل هذا التهديد، لاسيما في وقت يحتاج فيه العالم بشدة الى السلام والاستقرار، ونطلب تعميم هذه الرسالة لعلم جميع الدول الاعضاء" [١٤].

بدأت مخاوف الولايات المتحدة الامريكية بشأن أنشطة إيران النووية في التسعينيات وتحديدا في عام ١٩٩٢ ، اذ ذكر تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن إيران يمكن أن تحصل على سلاح نووي تصل به إلى القدرة النووية في غضون من ٨ إلى ١٠ سنوات، وبعد ذلك بعامين ذكر تقييم آخر لوكالة المخابرات المركزية الامريكية أن إيران يمكن أن تطور سلاحاً نووياً في غضون (٣ إلى ٥ سنوات)، وركزت تقارير وكالة المخابرات المركزية الامريكية على إمكانية ايران في القدرة على إنتاج أسلحة نووية، ومع ذلك ستستغرق المفاعلات النووية بعض الوقت حتى تصبح جاهزة للعمل ، وكانت إيران تعتمد على دول أخرى لتخصيب اليورانيوم وبناء تقنيات المفاعلات النووية والتكنولوجية والعلمية رفيعة المستوى، وهي ضرورية للحصول على تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووي أيضًا ، مما يلزم وجود تراكم علمي منفصل لتحويل الوقود النووي إلى سلاح نووي[15].

وفي ايلول من عام ١٩٩٢ اتهمت تقارير دولية وغربية ايران بأنها تمتلك أسلحة نووية، ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبالتحديد من جمهورية كازاخستان، وعلى أثر ذلك قامت لجنة من مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من ذلك، وايضاً للتاكد من وجود علماء سوفييت سابقين يعملون في المواقع الايرانية، حسب ما سربت معلومات أمريكية و(اسرائيلية)، ولم تعثر الوكالة الدولية على أي مخلفات، وفي الوقت نفسه منحت ايران شهادة بذلك، وتمكنت الحكومة الايرانية أقناع اعضاء الوكالة بسلمية البرنامج النووي الايراني، وهذا ما جعلها تنفي أنها تنتج اسلحة نووية سراً، وكانت تأمل في الوقت نفسه الحصول على مساعدة أجنبية لدعم برنامجها النووي، وتزامن هذا الاعلان بعد أن اعلنت المانيا عدم رغبتها في أكمال مشروع محطة بوشهر النووية، ورفض الارجنتين تسليم ايران شحنة من المعدات النووية، وسط شكوك بان ايران سوف تعمل على تحويله للاستخدام غير السلمي، واعلنت فرنسا عن تأجيل مباحثاتها مع ايران لدعم برنامجها النووي، واستمرت اتهامات الولايات المتحدة الامريكية لايران بوجود برنامج عسكري سري وانها تسعى لامتلاك قدرة نووية للاغراض العسكرية، ولاسيما في

(14)International Atomic Energy Agency Information Circular, OP- Cit , P. 4.

(15) Bayar Erdal, Irans Motivations For Maintaining Its Nuclear Program, Masters Thesis, Hacettepe University, Ankara, Turkya , 2015, P.58.

ضوء استمرات ايران في سلسلة تجاربها الصاروخية وعملت على تطويره، وخلال عام ١٩٩٣ اكد تقرير وكالة المخابرات المركزية الامريكية سعى ايران لامتلاك القنبلة النووية [١٦].

الى جانب الضغط على روسيا والصين، مارست واشنطن ايضاً ضغوطاً على دول اخرى كانت ايران تحاول التعاون معها خلال تلك المدة، اذ فشلت محاولة ايران للتعاون مع اسبانيا خلال عام ١٩٩٠ تحت ضغط من الولايات المتحدة الامريكية، وأيضاً أوقفت روما محاولة طهران في عام ١٩٩٣ من شراء مكثفات بخار من شركة ايطالية تحت ضغط امريكي، وخلال عام ١٩٩٤ الغت بولندا المفاوضات التي جرت مع ايران بشان مكونات المفاعل النووية وخضعت لضغوطات واشنطن، ومع ذلك ونظراً لكل التطويق الدولي تمكنت طهران من الحصول بنجاح على يورانيوم منخفض التخصيب لمفاعلها البحثي في طهران من الارجنتين في عام ١٩٩٣، بعد ذلك توجهت الجهود الامريكية للحد من طموحات ايران النووية في عام ١٩٩٢ باصدار القانون الامريكي الذي يحمل عنوان " **منع انتشار الاسلحة الايرانية والعراقية** " واعلن هذا القانون ايضاً ان معارضة واستهداف التعاملات مع ايران والعراق لكون هذه التعاملات تساهم في برامج اسلحة الدمار الشامل[١٧].

ومع أن إيران أعلنت حيادها عند اندلاع حرب الخليج الثانية، لكنها شجعت دخول القوات العراقية الى الكويت، ورفضت بقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي على المدى البعيد، وبهذا بقيت العلاقات متوترة طوال مدة حكم علي اكبر هاشمي رفسنجاني الاولى(١٩٨٩-١٩٩٣)، اذ أعلنت ادارة الرئيس الامريكي بل كلنتون عام ١٩٩٣عن سياسة الاحتواء المزدوج[١٨] للعراق وايران بعد تولى هاشمي رفسنجاني لولايته الثانية [١٩].

ومما لا شك فيه أن سياسة الاحتواء المزدوج التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية بازاء ايران مثلت عقبة رئيسة بوجه تطوير البرنامج النووي الايراني، اذ قامت الادارة الامريكية بجهود دبلوماسية مكثفة وبصفة دورية بالمحافل الدولية، لإقناع الدول بالامتناع عن تزويد ايران بالموارد اللازمة والاساسية في بناء برنامجها النووي وتصنيع القنابل النووية، وكانت أهم تلك الدول هي روسيا والصين اللذان كان لهما أثر بارز في تطوير البرنامج النووي الايراني فضلاً عن الدول الاخرى [٢٠].

لقد حاولت ادارة كلينتون اتباع كل السبل لالغاء العقد المبرم بين روسيا وايران، إلا أنها فشلت في الغائه وباشرت روسيا في بناء وتطوير المفاعلات النووية في بوشهر، و أن سبب اصرار روسيا على ذلك الامر يعود لأسباب مادية بحته نتيجة أزمة روسيا الاقتصادية، ووجدت الأخيرة في المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية أداة لدخول الاسوق الدولية بقوة لجلب مليارات الدولارات لروسيا من جانب وللضغط على الولايات المتحدة الامريكية من جانب آخر، بعد ان عجزت الأخيرة وبضغط من (اسرائيل) على منع انجاز مفاعلات بوشهر، وقد راح الاثنان يصرحان بخطورة البرنامج النووي الايراني، وكان السبب من هواجس (اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية يعود الى قيام روسيا على تدريب علماء نوويين ايرانيين للعمل في

---

(١٦) هيا عدنان عاشور، الديناميكا السياسية وادارة الأزمات الدولية الادرة الامريكية لازمة الملف النووي الايراني نموذجا(٢٠٠٢-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٣، ص٥٩-٦٠.

(1) Halit Tagma and paul lenze, op,Cit, p.46.

(١٨) سياسة الاحتواء المزدوج : يعد اول من صاغ اساسها هو جورج كينان(George Kennan) المتخصص بالشؤون السوفيتية وذلك لاحتواء الاتحاد السوفيتي وايقاف سياسته التوسيعية، وقد عدها الرئيس الامريكي ترومان(Truman) ضرورية للدفاع عن الحرية و الديمقراطية في مواجهة الشيوعية وتعود جذورها الى الحرب العالمية الثانية. للمزيد ينظر: اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية في الاصول والنظريات، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، ط٥، الكويت، ١٩٨٧، ص٢٥٢.

(١٩) ميثاق خير الله جلود، موقف الولايات المتحدة الامريكية في البرنامج النووي الايراني٢٠٠٢-٢٠١٠، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٢٤، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص١٠٠.

(٢٠) عمر الزهيري، المصدر السابق، ص ١٥٦ .

بوشهر بعد الانتهاء من التعاقد مع روسيا، وهو ما جعل التصعيد بين ايران والولايات المتحدة الامريكية يأخذ دور التحدي، اذ دخلت (اسرائيل) طرفاً آخر لتهديد ضرب مفاعل بوشهر الايراني[٢١].

وتدخلت الولايات المتحدة الامريكية لمنع حكومة كازخستان عام ١٩٩٤ من ابرام اية صفقات نووية مع ايران، كما نقلت الولايات المتحدة الامريكية ما يقارب (٦٠٠) كغم من اليورانيوم المخصب من كازخستان إلى قاعدة السلاح الجوي الامريكي مقابل المساعدات الامريكية لها، وقامت الولايات المتحدة الامريكية بممارسة الضغط والاغراء لدول أخرى كانت تساعد ايران في برنامجها النووي كالأرجنتين و مالديفيا و اوكرانيا وكوريا الشمالية والنمسا وجمهورية التشيك وباكستان وجنوب افريقيا[٢٢].

بقيت الولايات المتحدة الامريكية تعارض وبشدة أي تعاون مع ايران على اساس انها تقوم بتحويل التكنولوجيا النووية والمواد التي تتلقاها من الاستخدامات المدنية الى الاستخدامات العسكرية، وبدأت الازمة بين ايران والدول الكبرى والوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحديداً في عام ١٩٩٥، اذ وقعت ايران اتفاقية التعاون مع روسيا والتي تم بموجبها بناء محطة للطاقة النووية في مدينة بوشهر وروجت الولايات المتحدة الامريكية لوجود بنود سرية للاتفاقية التي تتمحور بتزويد روسيا لايران بمحطة للطرد المركزي المخصب لتخصيب اليورانيوم، مما أثار الشكوك لدى المجتمع الدولي، ولاسيما أن إيران من الدول الغنية بالغاز الطبيعي والنفط ، ومن ثم فهي ليست بحاجة الى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، وعلى الرغم من ذلك سارت ايران قدماً في تطوير برنامجها النووي[٢٣].

يتضح مما سبق بأن الضغوط الامريكية المتواصلة في عهد الرئيس جورج بوش الأب وبل كلنتون لم تثن ايران عن المضي قدماً في برنامجها النووي، وقد ساعدها في ذلك إصرار روسيا والصين في تقديم التكنولوجيا النووية فضلاً عن دول اخرى صديقة لإيران.

ثانياً : العقوبات الامريكية على ايران واثرها على البرنامج النووي الايراني ١٩٩٥ –١٩٩٦

مثل عام ١٩٩٥ المرحلة الاولى من الازمة النووية بين ايران والدول الغربية، وبدأت الشكوك من قبل الولايات المتحدة الامريكية حول حقيقة البرنامج النووي الايراني، ولكن هذه الشكوك تعذر اثباتها خلال تلك المدة، ولاسيما فيما يخص وجود برنامج نووي عسكري سري تقوم به ايران يسير بصورة موازية لبرنامجها النووي السلمي، والذي تركز بالأساس في محطة بوشهر الذي تقع في جنوب ايران، وبالمقابل ظل المسؤولون الايرانيون يؤكدون طوال تلك المدة أن البرنامج النووي الايراني يندرج بالكامل في اطار الاستخدامات السلمية للطاقة وتحت الاشراف الدقيق لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنه ليس لديهم اي سياسة سرية في مجال التكنولوجيا النووية، وان المشروعات التي جرى العمل بها كانت ضمن البرنامج الذي عرض مراراً وتكراراً على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي قامت من جانبها بالموافقة عليه [٢٤].

وفي تحرك تصعيدي ضد ايران دعا الرئيس الامريكي بل كلنتون الى اسقاط النظام الايراني وبشكل علني وذلك في كانون الثاني من عام ١٩٩٥، وأردف هذا التصريح بالاعلان عن عقوبات تضمنت حظر تجاري ومالي كامل على ايران خلال نيسان من العام نفسه، والذي دخل حيز التطبيق في ٦ حزيران من العام نفسه، وفي ايار من عام ١٩٩٦ صادق الكونغرس الامريكي على فرض عقوبات على الشركات المستثمرة في النفط والغاز في ايران، فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة

(٢١) محمود رياض مفتاح، التهديدات الدولية الناجمة عن استخدام الطاقة النووية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص٤٨٠.
(٢٢) عمر الزهيري، المصدر السابق، ص ١٥٦.
(٢٣) ساجد شرقي، الملف النووي الايراني ومستقبل العلاقات الامريكية الايرانية، مجلة دراسات ايرانية، العدد٣، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص١٢١.
(٢٤) أمجد زين العابدين طعمة، الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد٣٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص١٦٦.

الامريكية كانت تصرح دوماً بان لايران برنامج نووي سري لاكتساب اسلحة نووية، اذ كانت تحركات ايران وتطوير برنامجها النووي وعمليات شراء المعدات النووية من روسيا والصين والارجنتين تحت انظار وكالة المخابرات المركزية الامريكية[٢٥].

بدأت مرحلة الشك في النوايا الايرانية مع تفعيل اتفاق التعاون النووي الايراني- الروسي في ٨ كانون الثاني ١٩٩٥ والذي نص على قيام موسكو ببناء محطة للطاقة النووية في بوشهر تقدر طاقتها بحدود الف ميغاواط وتجهيز طهران بشحنات ضخمة من المواد اللازمة لتشغيل المفاعل، وقدمت موسكو الى طهران العديد من الامدادات فيما يخص هذا الاتفاق، وعليه عملت الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على الدول المتعاونة نووياً مع ايران، اذ توصل الجانبان الامريكي والروسي في العام نفسه الى اتفاق لم يعلن في حينه، وقع عليه نائب الرئيس ألامريكي البرت أرنولد ال جور (Albert Ar nold Al Gore) ورئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين (Victor Tushirinu Merdin)، وعرف باتفاق (ال جور- تشيرنوميردين) (Al Gore- Tushirinu Merdin)،اذ نص هذا الاتفاق على امتناع الحكومة الروسية عن بيع ايران اي مكونات نووية يمكن ان تستخدم في صنع السلاح النووي، وبالتحديد تكنولوجيا الطرد المركزي، وذلك في اطار اتفاق يقوم على ان تستكمل روسيا تنفيذ صفقات السلاح المبرمة مع ايران حتى نهاية عام ١٩٩٩ وان تمتنع عن بيع اي اسلحة جديدة لأيران بدءاً من هذا التاريخ [٢٦].

وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على روسيا لعدم التعاون مع ايران، أخذ التعاون الروسي - الايراني أبعاداً متقدمة، لاسيما بعد إعلان الحكومة الروسية استعدادها لبناء خمسة مفاعلات نووية اضافية في ايران، كما اكدت على توسيع التعاون النووي الاقتصادي و العسكري بين البلدين، وكانت روسيا ملتزمة باتفاق (ال جور- وتشرنوميردين) ، ومع تعهد روسيا بعدم توقيع عقود جديدة لبيع الاسلحة لايران، إلا أن روسيا تخلت عن التزامها بعد ان كشف آل جور هذا الاتفاق في حملته الانتخابية لاحقاً، وجاء رد الفعل الامريكي ملحوظاً بفرض عقوبات على عدد من المعاهد العلمية الروسية التي اتهمتها ببيع تكنولوجيا الصواريخ لايران، وساعدتها في تطوير قدراتها من خلال تأهيل خبراء ايرانيين في هذا المجال[٢٧]، وفي ٩ حزيران عام ١٩٩٥ عقد المؤتمر الاستعراضي والتمديدي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكانت ايران احد اطراف هذا المؤتمر الذي شاركت فيه مجموعة من الدول بلغ عددها ما يقارب (٥٢) دولة واصدار عدد من الوثائق الهامة التي سجلت نتائج مؤتمر ١٩٩٥ المعقود في نيويورك في المدة (١٧ نيسان الى ١٢ أيار) من العام نفسه ضمن وثيقة اعلامية من وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اذ تتعلق هذه الوثائق بأعمال الوكالة وكانت نتائج وتوصيات هذا المؤتمر كالآتي[٢٨]:

١- أكد المؤتمر أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشجع تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بتوفير إطار للثقة يمكن أن تتم في إطاره هذه الاستخدامات.

---

(٢٥) ميثاق خير الله جلود، ، المصدر السابق، ص٩.

(٢٦) أمجد زين العابدين طعمة، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٢٧) عبد الرحمن خلف العنزي، البرنامج النووي الايراني دراسة في المواقف الدولية والابعاد الاستراتيجية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد ٤٣، جامعة أسيوط ، مصر، ٢٠٠٧، ص٥٠.

(1) International Atomic Energy Ageny, 1995 Review and Extension Conference Of The Parties To The Treaty On The Non-Proliferation Of Nuclear Weapons, New York, Infcirc 474, 13 June 1995, P.4 .

٢- أكد المؤتمر وجوب عدم تفسير اي احكام المعاهدة بما يفيد اخلاله بالحق غير القابل للتصرف الذي تملكه جميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير بحث وانتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية،

٣- اكد المؤتمر على أنه ينبغي احترام خيارات وقرارات كل بلد من البلدان في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية دون المساس بسياساته.

٤- اعاد المؤتمر ايضاً التأكيد على تعهد جميع أطراف المعاهدة بأن تيسر التبادل الممكن للمعدات والمواد والخدمات والمعلومات العلمية والتكنولوجية لأغراض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، واراد المؤتمر من ذلك ازالة الفجوات التكنولوجية والاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٥- رحب المؤتمر بأخضاع مرافق عدد من الدول الحائزة على أسلحة النووية للتفتيش الدولي.

٦- رحب المؤتمر بتقوية التعاون الدولي من أجل تعزيز السلامة النووية، والحماية من الأشعاع، وادارة النفايات، بما في ذلك الأنشطة التي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال.

٧- عد المؤتمر الهجوم على المرافق النووية المخصصة للأغراض السلمية، والتهديد بالهجوم عليها، يعرضان السلامة النووية للخطر ويثيران قلق شديد فيما يتعلق بالقانون الدولي بشأن استخدام القوة في الحالات التي تجيز اتخاذ اجراء مناسب وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٨- احاط المؤتمر علماً باهتمام جميع الدول بأن تجري اي عملية نقل للوقود النووي المشع، والبلوتونيوم، والنفايات النووية ذات المعدل الاشعاعي المرتفع بطريقة مأمونة وآمنة ووفقاً للقانون الدولي.

٩- شجع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تواصل ادراج نتائج دراسة عام ١٩٨٧ بشأن تعزيز وتمويل برامج الطاقة النووية في البلدان النامية ضمن برنامج عملها ويوصي كذلك بأن توصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم المساعدة، عند الطلب.

١٠- حث المؤتمر بصفة خاصة غير الأطراف في المعاهدة الذين يعملون على تشغيل مرافق نووية حساسة غير خاضعة للضمانات وهي(اسرائيل) وباكستان والهند، على اتخاذ تلك الادارات وأكد أهمية مساهمة ذلك في اقرار الأمن على المستويين الاقليمي والعالمي.

١١- سلم المؤتمر بأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي جزء هام لا يتجزأ من النظام الدولي لمنع الانتشار، وأنها تؤدي دوراً لا غنى عنه في كفالة تنفيذ المعاهدة، ولهذا السبب، طلب المؤتمر الى جميع الدول الاطراف تقديم دعمها الكامل والمتواصل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهناك عدد من المواقف التي ادت الى ازدياد حدة العداء بين ايران الولايات المتحدة الامريكية منها[٢٩]:

اولاً: المواقف الايرانية غير المتسقة مع التوجهات والاهداف الامريكية في المنطقة ، كموقف طهران الرافض لعملية التسوية العربية – (الاسرائيلية)، واتهامها بدعم عمليات ارهابية في المنطقة.

(٢٩) أحمد أبراهيم محمود، الازمة النووية الجديدة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية، مجلة مختارات ايرانية، العدد ٣٠، ٢٠٠٣، ص٨٢.

ثانياً: اصدار الأمر التنفيذي المرقم (١٢٩٥٩) عام ١٩٩٥ الذي وقعه الرئيس الامريكي بل كلنتون، وجدده من بعده الرئيس جورج بوش الأبن، اذ نص على حظر جميع المعاملات التجارية والمالية مع طهران .

ثالثاً: إصدار قانون احتواء ايران في ٢٤ تموز ١٩٩٦ والذي عرف بقانون داماتو (ILSA)[٣٠]، ونص بفرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع ايران وليبيا في مجال النفط والغاز وتزيد استثماراتها عن أربعين مليون دولار.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا القانون، قوبل برفض دولي واسع، إذ عدته فرنسا حصاراً اقتصادياً من شأنه الحاق الضرر بالاقتصاد الاوربي، واعترضت المانيا على القانون وطالبت بالحوار، ورفضت إنهاء العقود بهذه الطريقة، فيما ادانتا هذا القانون كل من الصين وكوريا الشمالية واكدتا ببذل الجهود بزيادة التبادل التجاري مع ايران، أما روسيا فقد رفضت القانون وعدته شرطاً امريكياً عليها[٣١]

واستمرت الولايات المتحدة الامريكية في ممارسة الضغط على شركاء ايران، اذ وقعت واشنطن و اوكرانيا في آب ١٩٩٦ مسودة اتفاق من شانها السماح للشركات الامريكية بالتعاون مع الهيئات النووية الأوكرانية مقابل عدم قيام اوكرانيا باي تعاون نووي فيما يخص تقديم التكنولوجيا النووية لايران، وبموجب هذا الاتفاق صرفت أوكرانيا النظر عن توريد توربينات للمفاعلات الايرانية بقيمة (٤٥ مليون) دولار[٣٢].

وعلى الرغم من ذلك لم يتم معرفة المدى الذي وصلت اليه ايران في مجال تطوير السلاح النووي، فالبعض اعتقد ان ايران بحاجة الى ١٠-١٥سنة من اجل الوصول الى مرحلة انتاج قنبلة نووية، اذ اشارت بعض الدراسات الى ان الملف النووي الايراني يتم استخدامه من قبل الولايات المتحدة الامريكية لصرف الانظار عن الوضع الذي كان متأزماً في العراق، ويستخدمه الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني لصرف الانتباه عن الوضع الداخلي في ايران، وهذا الراي حسب المنظور الامريكي، يمثل البرنامج النووي مسالة قومية ايرانية ومسألة شعور بالانتماء، فكيف يسمح لجميع دول العالم بما فيها الدول التي تطالب بوقف البرنامج النووي الايراني بان يكون لديها أسلحة نووية وبرنامج عسكري، لذلك يمكن القول بان الخلاف بين الولايات المتحدة الامريكية وايران غير مرتبط بامتلاك السلاح النووي من قبل ايران بقدر ما هو مرتبط بامتلاك دولة غير صديقة للغرب(وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية) سلاًحا نووياً[٣٣].

ظل البرنامج النووي الايراني من المنظور الامريكي يشكل خطراً على المنطقة برمتها وبشكل خاص منطقة الخليج العربي كونها المنطقة الحيوية والمصدر الاساس للطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد الامريكي، وعليه فإن امتلاك ايران لأسلحة نووية من شانه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين، الاولى أن الحقائق الجغرافية تشير الى أن القوة الايرانية اذا ما

(٣٠) قانون داماتو: نسبة الى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية نيويورك الفونسو داماتو، و قد نص على فرض عقوبات على الشركات التي تبرم عقوداً مع ايران تصل الى نحو (٤٠ مليون) دولار او اكثر، اذ يهدف القانون الى عزل ايران اقتصاديا ويضعها امام خيارين، أما التراجع في مواقفها او فقدان اسواق النفط والغاز كما يضع الشركات العالمية اما الاختيار بين مصالحها الواسعة في واشنطن او مصالحها في طهران، ومن هذه العقوبات على الشركات هي الحرمان من مساعدة بنك التصدير والاستيراد الامريكي وحرمانها من استصدار تراخيص ومنع البنوك الامريكية من اقراض الشركات المخالفة أكثر من عشرة ملايين دولار في العالم . للمزيد ينظر: فؤاد جرجس، أمريكا والاسلام السياسي صراع الحضارات أم المصالح، ترجمة غسان غصن، دار النعمان، بيروت، ١٩٩٨، ص١٥٠؛ فايز العجرمي، قانون داماتو لعبة انتخابية ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ٨٧٠٨، الثلاثاء ١ تشرين الاول ٢٠٠٢.

(٣١) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الايرانية (١٩٧٩-٢٠١١)، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٣٢١ .

(٣٢) رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الامن القومي الاسرائيلي ١٩٧٩-٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الأنسانية، جامعة غزة، فلسطين، ٢٠١٠، ص٤٢.

(٣٣) هياجنة عدنان، أزمة الملف النووي الايراني وسيناريوهات الموقف الاميريكي، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد ٤١، عمان، الاردن، ٢٠٠٧، ص١٣.

أرادت ان تتجه فان مسارها لن يكون الشمال او الشرق، ففي الشرق هنالك القوى النووية الاسيوية الكبرى(باكستان و الهند والصين) وفي الشمال هنالك روسيا ومن ثم فان امكانية التمدد لايران يكون نحو غربها [٣٤].

وفي غضون ذلك اصبح لدى دول مجلس التعاون الخليجي إدراك جماعي بخطورة البرنامج النووي الايراني لأمنها القومي، ولهذه المخاوف ما يبررها، ولاسيما بعد أن اضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية والمتمثلة بالهند وباكستان و(اسرائيل) وايران، فالموقف الخليجي لم يتجاهل القضية النووية وبالتحديد ايران وانما اكد بضروري جعل المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل، وتتلخص الرؤية الامريكية لبرنامج ايران النووي من احتمالات سعي ايران لتطوير هذا البرنامج، والعمل في استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، مما يؤدي الى اختلال ميزان القوى لصالحها في المنطقة ،الى جانب الخشية من إمكانية أن تتجه ايران نحو رفض الخضوع لقواعد الرقابة الدولية بعد ان يتم اكمال المفاعلات التي تقوم بانشاءها وتستطيع بعد ذلك من استخدام مفاعلاتها لتخصيب اليورانيوم، الأمر الذي أثار قلق الولايات المتحدة الامريكية من وصول هذه الأسلحة بيد جماعات إرهابية، وقد تعمل على تهديد الأمن القومي[٣٥].

من جانبها ضغطت (اسرائيل) على الادارة والكونغرس الامريكيين وذلك يهدف تشديد سياسة الاحتواء ضد ايران، واستجابت أدارة الرئيس بيل كلينتون لهذه الضغوطات وفرضت حظراً اقتصادياً على ايران وذلك في ٣٠ نيسان ١٩٩٥، وأعقب صدور هذا القرار اصدار قانون (داماتو) في ٢٤ تموز١٩٩٦ إذ نص هذا القانون على فرض عقوبات على الشركات غير الامريكية التي تستثمر في قطاعات الطاقة الايرانية، بما يزيد على(٤٠ مليون) دولار، وكان الهدف من هذا القانون شل قدرة ايران على الاستمرار في برنامجها لامتلاك السلاح النووي، لكونه يشكل تهديداً لأمن (إسرائيل) والخليج العربي بشكل عام[٣٦].

بعد ان أخذت المخاوف الغربية تظهر تجاه النشاط النووي الايراني وتحديداً من الجانب الامريكي، وذلك عندما لاحظت الولايات المتحدة الامريكية شراء ايران مواد ذات أغراض مزدوجة، اي انها تدخل بالمجال المدني والعسكري في آن واحد، ولذلك فرضت حظراً عليهم للحيلولة دون حصولهم على التكنولوجيا النووية، حتى انها مارست ضغوطاً على الدول الموردة لايران لاسيما روسيا و الصين، فضغطت الولايات المتحدة الامريكية على الصين خلال عام ١٩٩٦ لمنع بيع ايران تكنولوجيا تخدم برنامجها النووي، كمجمع تحويل اليورانيوم، وايضا مارست الولايات المتحدة الامريكية الضغط على أوكرانيا لمنعها من تقديم التكنولوجيا إلى إيران، وقامت بريطانيا بضغط من الولايات المتحدة الامريكية بمراقبة السفن المتجه الى ايران، إذ استولى مفتشو الكمارك البريطانيون في العام نفسه على شحنة من الفولاذ الذي يستخدم في صنع أجهزة الطرد المركزي وكانت متجهة إلى جامعة الشريف التكنولوجية في طهران[٣٧].

ثالثاً : اوجه العقوبات الامريكية على البرنامج النووي الايراني ١٩٩٥-١٩٩٦

استمر تعرض ايران لعقوبات عديدة من مصادر غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية مروراً بالاتحاد الأوربي وانتهاءً بالأمم المتحدة، لذلك تنوعت الاساليب لتشمل عدة جوانب منها عقوبات اقتصادية ومالية وتجارية وما يعرف بالعقوبات الذكية ولكل واحدة منها تأثيرته الخاصة:

---

(٣٤) ساجد شرقي، المصدر السابق،ص١٢٢.
(٣٥) سليم كاطع علي، البرنامج النووي الايراني واثره على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٥، جامعة بغداد، ص٨٣.
(٣٦) هيثم مزاحم، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد ٨٤، بيروت، ١٩٩٩، ص٦٦-٦٧.
(٣٧) عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الايراني، ط١، مركز زيتونة، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٤.

١- **العقوبات الأقتصادية:** راهنت الولايات المتحدة الامريكية على خيار العقوبات الاقتصادية في كبح طموحات ايران النووية، وسعت الولايات المتحدة الامريكية من وراء فرض العقوبات الاقتصادية الى استهداف النظام الايراني او التأثير فيه لتغير موقفه، إلا أن هذه العقوبات لم تكن ذات جدوى في دفع ايران الى تقديم تنازلات للدول الغربية مما يتفق مع منطق وقف ايران لنشاطات تخصيب اليورانيوم، في حين كان لها ارتداد سلبي، اذ تمثل في تصعيد ايران من لهجتها تجاه الدول الكبرى، إلا أن فشل هذه العقوبات في وقف نشاط ايران النووي ادى بالعودة الى خيار الضربة العسكرية ضد المنشآت النووية الايرانية، ولكن هذا الخيار قد يؤدي الى فوضى اقليمية، وأمام هذا الوضع سيكون على الادارة الأمريكية أن تنقل جهودها للتركيز على استراتيجية "احتواء و ردع" للتعايش مع ايران النووية (٣٨).

٢- **العقوبات المالية:** وتمثلت هذه العقوبات في تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والافراد الذين يحملون الجنسية الايرانية بهدف استهداف مصالح الشرائح التجارية والصناعية الايرانية العليا، ومن ثم عرقلة وصول الاستثمارات الى ايران، وجعل الشروط الخاصة بإعادة جدولة ديونها المستحقة غاية في الصعوبة، مما يزيد من ازمة ديونها الخارجية ويضغط بقوة على صانع القرار الاقتصادي فيها ويؤثر في احتياطاتها من العملات الصعبة التي تستهلك في دفع الفوائد والاقساط لسداد ديونها الخارجية ، وفي الوقت نفسه يمكن النظر الى وقف الدول الصناعية للقروض التي تمنحها للشركات الايرانية في حال كانت الصادرات متجه اليها.(٣٩).

لاقت العقوبات المالية على ايران قبولاً دولياً أوسع ظهر في قرارات مجلس الامن المتعاقبة المرقمة (١٧٣٧) و(١٧٤٧) و (١٨٠٣) و(١٩٢٩) ، وهي عبارة عن مجموعة من العقوبات كانت تستهدف اساساً مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا هنالك، تضم حزمة هذا النوع من العقوبات ايضاً رفع العملة الوطنية للبلد المعاقب من لائحة المبادلات النقدية الدولية(٤٠).

٣- **العقوبات التجارية:** فرضت الولايات المتحدة الامريكية حظراً تجارياً على ايران ضمن سياسة الاحتواء المزدوج، اذ يعد هذا الحظر عنصراً مهماً في تقليص النشاط التجاري الايراني وحرمان ايران من امتلاك عملة صعبة اذ نتج عنه صعوبة وجود التمويل المادي والسيولة المادية الكافية في تمويل وتطوير البرنامج النووي، او مشاريع تنموية اخرى تتطلب موارد مالية ضخمة، وقد حثت الولايات المتحدة الامريكية حلفاءها من الدول الاوربية منذ عام ١٩٩٣ للعمل معها لاتباع سياسة صارمة تجاه ايران والاقلاع عن تزويدها بمتطلبات تسليحية، ولاسيما ما يتعلق بتطوير البرنامج النووي والبايلوجي والكيميائي وعدم تزويدها ايضاً بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ والغواصات وممارسة الضغط عليها اقتصادياً، وفي هذا المجال صرح وزير الخارجية الامريكي لورانس سيدني

(٣٨) صليحة محمدي، استراتيجية التفاوض الايراني تجاه الملف النووي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، الجزائر، ٢٠١١، ص١٧٤-١٨٣.
(٣٩) عطا محمد زهرة، المصدر السابق، ص٣٢.

(٤٠) مصطفى اللباد، الملف النووي الايراني والعقوبات الدولية ماذا بعد؟، مجلة شرق نامه، العدد الثامن، مركز الشرق للدراسات الاقليمية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص٧.

ايغلبرغر (Lawrence Sidney Eagleburger) في جلسة مع الحلفاء عقدت في لوكسمبورغ في ٧ ايلول من العام نفسه" **ان الاقتصاد الايراني يواجه مشكلة وامام الضغط الغربي سنلحق بايران ضرراً بالغاً**" (٤١).

٤- **العقوبات الذكية:** يمثل هذا النوع من العقوبات في وقف تصدير منتجات التكنولوجيا المتطورة الى ايران، بحجة انها تستخدم في نشاطات عسكرية، ومن ثم حظر هبوط الطائرات الايرانية المدنية في مطارات العالم المختلفة، فضلاً عن التضييق على خطوط ملاحتها البحرية، وتضم هذه العقوبات أيضاً وضع أفراد من النخبة الايرانية في القائمة السوداء اذا ارادوا التنقل بين دول العالم المختلفة، اذ لايمكن القول إن هذه العقوبات هي الاكثر واقعية في ممارسة الضغوط على ايران، ولكنها ليست بديلاً عن استراتيجية واضحة التأثير على صانع القرار السياسي الايراني، ويبقى الاجماع الدولي هو الشرط الاساسي في نجاح هذا النوع من العقوبات(٤٢).

٥- **اسلوب المفاوضات المباشرة**

يعد هذا الاسلوب من افضل الاساليب التي قد تؤدي الى نتائج ترضي جميع الاطراف المتناحرة لاسيما اذا عرفنا أن نتائج الضغوط الدولية والعقوبات الاقتصادية لم تعط ثمارها في ايقاف ايران عن حقها في التقانة النووية، لذا كان يستوجب على الولايات المتحدة الامريكية والغرب السعي في طريق اخر للوصول الى النتائج التي تطمئن ايران في حقها من التقانة النووية، و كان على ايران ايضاً أن تطمئن العالم بأنها لن تستخدم تلك التقانة في صنع القنبلة الذرية، وذلك يأتي من خلال الحوار والمفاوضات بين الطرفين ايران والولايات المتحدة الامريكية، علماً ان العقوبات الاقتصادية جعلت من ايران تسرع في برنامجها النووي من اجل الوصول للتقانة النووية التي تمكنها من التطور في الصناعة والطب وانتاج الطاقة الكهربائية السلمية من دون الاستعانة بالدول الاخرى، لذا كان على الغرب جلب ايران للمفاوضات لانها الوسيلة الناجحة، اذ تعد هذه الخطوة من المفروض ان تبدأ من الجانب الامريكي الذي عليه ان يبادر ويعطي الادلة التي تجعل من ايران تثق بها، فهي لديها نظرة تشاؤمية من الولايات المتحدة الامريكية وغير واثقة من اي تصرف تقوم به، وعليه لا بد من الحوار الثنائي على اساس التقارب الامريكي وكالآتي(٤٣):

أ- بدء الحوار الجاد والمباشر في جميع القضايا وان لا يقتصر على البرنامج النووي فقط .

ب- استغلال الفرص التي تشجع على استمرار الحوار الدبلوماسي.

ت- تحديد المصالح المشتركة بين الطرفين.

ث- تقديم ضمانات من قبل المجتمع الدولي لحصول ايران على التقانة النووية السلمية.

ج- تقديم ضمانات من قبل ايران بشأن برنامجها النووي في كونه سلمياً.

ح- رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية عن ايران.

وعلى الرغم من كل العقوبات التي وجهتها الولايات المتحدة الامريكية لإيران أعربت الاخيرة عن قلقها العميق تجاه سعي ايران الى امتلاك الاسلحة النووية ومحاولة شراء مفاعلات الماء الثقيل لأنتاج البلوتونيوم وتكريس مواردها لتخصيب اليورانيوم وصولاً الى مستويات صنع الاسلحة، واستمر سعيها بعد ذلك في الحصول على المواد النووية والتكنولوجيا والعلماء والفنيين في

(٤١) مقتبس من : عمر الزهيري، المصدر السابق، ص ١٥٥.
(٤٢) عطا محمد زهرة، المصدر السابق، ص٣٢.
(٤٣) رحمن عبد الحسين ظاهر، خيارات الاستراتيجية الامريكية تجاه البرنامج النووي الايراني، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، د. ت، ص٦-٧.

المجال النووي، اذ كانت مسألة الاسلحة النووية في مقدمة اهتمامات رؤساء الولايات المتحدة الامريكية وتأكيده بان واشنطن لن تسمح لأخطر الانظمة الحاكمة في العالم بتهديدها بأكثر اسلحة العالم فتكاً، وقد حددت الولايات المتحدة الامريكية اسماء ثلاث دول هي (العراق وايران وكوريا الشمالية) باعتبار هذه الدول محور الشر الذي يهدد السلام العالمي، والواقع ان هناك سببين وراء اطلاق الولايات المتحدة الامريكية " محور الشر" على ايران(٤٤):

١- يتمثل باستمرار دعم ايران للذين يقاتلون الامريكيين وحلفائهم في عدة مناطق مهمة وابرزها في العراق وافغانستان.

٢- تزايد مخاوف الامريكيين وحلفائهم من امتلاك ايران تكنولوجيا نووية معقدة يمكن ان تستخدم للاغراض العسكرية وهي النقطة الاهم في الخلاف مع الولايات المتحدة الامريكية(٤٥).

فالرؤية الامريكية لبرنامج ايران النووي تنطلق من احتمالات سعي ايران لتطوير هذا البرنامج والعمل على استخدام التقانة النووية في المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران، فضلا عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعدها واشنطن ارهابية، لاسيما وأن القلق الامريكي كان يتزايد برؤية الولايات المتحدة الامريكية لايران بأنها ما زالت تمثل تهديداً آيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيم الامريكية في المنطقة(٤٦).

ان ما يميز السياسات الايرانية في نظر الكثير من الامريكيين و(الاسرائيليين)، هي قدرتها ألفعالة والذكية في التعاطي مع ما أصبح يعرف بالملف النووي الايراني بشكل مكنها للحيلولة دون نجاح الادارة الامريكية في تحشيد تحالف دولي ضد ايران، فقد ادارت ايران مفاوضات مع وكالة الطاقة الدولية للأبحاث النووية بعد أن انضمت لمعاهدة عدم انتشار اسلحة الدمار الشامل، ووافقت الوكالة على قاعدة حقها في تطوير وامتلاك تقنيات نووية لأغراض سلمية، وسمحت في الوقت نفسه لمجلس الخبراء التابع للوكالة بايفاد مفتشين الوكالة للقيام بتفتيش ومتابعة المنشآت النووية الايرانية ذات الصلة بالمشروع النووي الايراني واستطاعت ايران أن توسع هامش المناورة بين مختلف الاطراف التي لها علاقة مباشرة بالموضوع وخاصة روسيا والصين(٤٧).

الخاتمة

بعد دراسة أوضاع البرنامج النووي الايراني في ظل العقوبات الامريكية١٩٩٥-١٩٩٦ وصلت إلى

الآتي :

مر البرنامج النووي الايراني بمراحل كثيرة بعد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ، فعلى الرغم من أن البرنامج توقف بعد الثورة الايرانية ، إلا أن ظروف الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ دفعت النظام الايراني لإعادة احياءه عام ١٩٨٤ ، نظراً لإدراكها اهميته للبلاد ، وبادرت الى اتباع خطوات مهمة بعد ذلك العام من اجل تطويره .

(٤٤) ستار الدليمي، البرنامج النووي الايراني واشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٠، جامعة بغداد، ٢٠٠٥،، ص١٣٦.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط ، ط٢، دار الاوائل، دمشق، ٢٠٠٨، ص٢٢٢.

(٤٧) مجموعة مؤلفين اسرائيليين، اسرائيل والمشروع النووي الايراني، ترجمة أحمد أبو هدية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص١٠.

بعد تولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية الاسلامية الايرانية (١٩٨٩-١٩٩٧) سعى جاهداً للمضي قدماً من اجل تطوير البرنامج النووي لا سيما بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٨ ، وتغير الوضع الدولي الذي شهد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، الامر الذي جعل الحكومة الايرانية تستغل تلك الظروف لتطوير البرنامج مستفيدة من الخبرات الروسية في هذا المجال ، فضلاً عن الخبرات الصينية والكورية الشمالية والباكستانية .

بازاء ذلك كانت الولايات المتحدة الامريكية تراقب تطورات البرنامج النووي الايراني وما يمكن ان يشكله من خطر على (اسرائيل) ، مما جعل واشنطن تضغط على تلك الدول التي قدمت مساعدات مهمة لطهران في برنامجها النووي .

جاء الضغط الامريكي بإصدار قانون داماتو عام ١٩٩٥ التي منعت بموجبه الدول من تزويد البرنامج النووي الايراني بالتقنيات اللازمة ، ونص القانون على فرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع ايران وليبيا في مجال النفط والغاز وتزيد استثماراتها عن اربعين مليون دولار ، الامر الذي اثر بشكل كبير في البرنامج المذكور.

أعاقت العقوبات الامريكية وفقاً لقانون داماتو البرنامج النووي الايراني ، وأضرت به كثيراً ، لاسيما بعد امتناع الشركات الصينية من تقديم الدعم للبرنامج النووي الايراني ، فضلاً عن شركات أجنبية أخرى ، إذ إن واشنطن استخدمت طرقا مختلفة في تطبيق تلك العقوبات ، منها اقتصادية ومالية وتجارية وذكية ، فضلاً عن أسلوب المفاوضات المباشرة .